الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة الطاقة و المناجم

مشروع قانون المالية لسنة 2023

مداخلة معالي السيد محمد عرقاب ، وزير الطاقة و المناجم، أمام لجنة المالية والميزانية.

الأحد 06 نوفمبر 2022

و ط م /م ع د إ /م د إ/نوفمبر 2022

بسم الله الرحمن الرحيم و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

السيد رئيس لجنة المالية و الميزانية الموقرة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة النواب الأفاضل،

بداية أتقدم بالشكر الجزيل للجنتكم الموقرة على هذه الدعوة ، كما يسعدني التواجد معكم لدراسة و مناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، ومن خلاله التطرق الى ميزانية قطاع الطاقة والمناجم.

قبل أن ابدأ بعرض إنجازات قطاع الطاقة و المناجم و تطلعاته بالنسبة للسنة المالية المقبلة، اسمحوا لي **أن اغتنم هده الفرصة للذكرى الثامنة والستون لاندلاع ثورة الفاتح من نوفمبر المجيدة، إلى الترحم على الأرواح الطاهرة لشهدائنا الأبرار والوقوف وقفة عرفان وإجلال لتضحياتهم الجسيمة من أجل أن تكون الجزائر حرة وسيدة.** "المجد و الخلود لشهدائنا الابرار".

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

يناقش مشروع هذا القانون في سياق اقتصادي وجيوسياسي متغير اثر على الصناعة النفطية والغازية من خلال تراجع غير مسبوق في حجم الاستثمارات خلال السنوات الأخيرة مما أدى الى تراجع في العرض.

كما عرفت أسعار النفط تعافي في أسعار البترول بعد الانهيار الغير مسبوق الذي عرفته الأسواق بداية سنة 2020 مع ظهور وتفشي جائحة كورونا. وقد تجاوزت أسعار البترول الخام في المتوسط عتبة 109 دولار للبرميل مع نهاية سبتمبر من السنة الجارية ، مما ساهم في تحسن المؤشرات الكلية لاقتصاد نا.

و رغم تراجع الأسعار نظرا للقلق السائد من حدوث ركود في النمو الاقتصادي العالمي، الا أن القرار الأخير لدول أوبك و خاج الاوبك القاضي بخفض مستوى الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميا، من شأنه الإبقاء على توازن السوق واستقرار الأسعار في حدود 100 دولار للبرميل الى غاية نهاية السنة.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

قدرحجم الصادرات من المحروقات 69.1 مليون مكافىء نفط مع نهاية شهر سبتمبر 2022 ، مسجلة مداخيل قدرها 42.6 مليار دولار مقابل 24.1 مليار في نفس الفترة من سنة 2021، أي بارتفاع هام قدره 77% ، نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز التي قفزت بمعدل الضعف او اكثر.

موازاتا مع هذا ، عرفت ايرادات الجباية البترولية هي الأخرى ارتفاعا بـ 108 % لتصل الى 3856 مليار دينار في نهاية سبتمبر 2022 مقابل 1857 مليار دينار خلال نفس الفترة من سنة 2021، و مسجلة كذلك تغطية 120% من قيمة الجباية البترولية المدرجة في قانون المالية التكميلي لسنة 2022 و المقدرة ب3212 مليار دج.

أما فيما يخص واردات المواد البترولية فقد عرفت هذه الاخيرة تراجعا (-18%) مقارنة بواردات 2021 نتيجة إزالة واردات البنزين والديزل التي تم تلبية الطلب عليها بالكامل من قبل الإنتاج الوطني بعد إعادة تاهيل و تحسين اداء المصافي.

اما بالنسبة للاستهلاك المحلي من المشتقات النفطية، فقد سلك اتجاهاً تصاعدياً مع نهاية سبتمبر 2022 مقارنة بإنجازات نفس الفترة من العام 2021، ليصل إلى قرابة 13 مليون طن، مع ارتفاع استهلاك وقود الديزل، وغاز البترول المسال ووقود الطائرات.

أما بالنسبة لقطاع الكهرباء، فقد سمحت الجهود المبذولة من طرف مجمع سونلغاز من رفع القدرة الانتاجية للكهرباء خلال الفصل الأول من سنة 2022 الى حوالي 25.5 ميجاواط مقابل 23.7 ميجاواط سنة 2021، أي بنمو بحوالي 7.7 %، مما يسمح بتلبية الطلب الوطني على هذه المادة الحيوية في المدى المتوسط و البعيد.

اما بالنسبة لربط المساحات الزراعية و الصناعية بالكهرباء و الغاز فقد تم ربط الى حد الان حوالي 22280 مساحة زراعية بالكهرباء و 859 مستثمر بالكهرباء و 314 بالغاز.

كما سمحت البرامج العمومية منذ 2005 و غاية نهاية 2021 الى ربط 500 الف مسكن بالكهرباء و حوالي 2،5 مليون سكن بالغاز الطبييعي أدت هذه المجهودات بتغطية 98 % من الساكنة بالكهرباء و 65% بالغاز الطبيعي.

أما فيما يتعلق بنشاط المناجم، فتشير البيانات الأولية الى غاية نهاية جوان 2022 الى ارتفاع في انتاج الفوسفات ب+ 9% ، الحديد +14% الرخام + 10 %و كربونات الكالسيوم ب+3% . كما سجل هذا الفرع في السداسي الاول 2022 زيادة في صادرات الفوسفات باكثر من 100 % لتصل الي 955 الف طن و بمبلغ 14 مليار دج.

من جهه أخرى تم تنفيذ برنامج البحث و الاستكشافي المنجمي من خلال تنفيذ 26 مشروع على مستوى التراب الوطني و بغلاف مالي قدر ب 1820 مليون دج.

بالنسبة للاستغلال الحرفي للذهب فقد بلغ عدد التراخيص لفائدة المؤسسات المصغرة 175 ترخيص منها 89 في ولاية تمنراست و 86 في منطقة جانت. كما يعكف القطاع على انهاء برنامج البحث المنجمي و كذا عملية جرد الموارد المعدنية.

فيما يخص المشاريع الهيكلية فلقد تم فتح منجم الحديد بغار جبيلات بهدف استخلاص 200 الف طن من المعدن الى غاية السداسي الأول 2023، كذلك مواصلة العمل في مشاريع تطوير الزنك في واد اميزور من خلال استرجاع 16 % من حصص الشريك تيرامين لتصبح حصة الجزائر 51% تسمح لها بالأغلبية و المراقبة الكلية للشركة لانهاء الدرسات. بالنسبة لمشروع الفوسفات المندمج فلقد تم في الشروع في اعداد كل الدرسات و دفتر الشروط لاختيار المستثمر و كذا البحث على التمويل بتعاون مع البنوك الصينية.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

وبخصوص الاستثمار في قطاع الطاقة و المناجم ، فقد تم تخصيص ما مقداره 3.6 مليار دولار خلال الفصل الأول من سنة 2022 بارتفاع 8% مقارنة باستثمار نفس الفترة من سنة 2021

أما عن التوظيف في القطاع، فقد ارتفع عدد العاملين بأكثر من 7500 عون مع نهاية سبتمبر 2022 ليتعدى 307 الف عامل.

بالنظر الى الانجازات المسجلة حتى شهر سبتمبر 2022، نتوقع مع نهاية السنة الحالية ارتفاعا ب 2 % في الإنتاج الأولي للمحروقات ،تحسنا في مداخيل البلاد من المحروقات و التي من المنتظر ان تفوق 50 مليار دولار (زيادة 45 ٪ مقارنة بإنجازات عام 2021)و كذا الجباية البترولية التي قد تتجاوز المستويات المسجلة في السنوات ما قبل 2014 والتي كانت تصل الى حدود 4000 مليار دج في السنة.

كما ستسجل الصادرات خارج المحروقات زيادة تقدر بأكثر من 40 ٪ مقارنة بإنجازات عام 2021، مدفوعة بشكل رئيسي بزيادة صادرات المواد المنجمية والمنتجات البتروكيماوية.

السيدات والسادة النواب الأفاضل

فيما يتعلق بميزانية القطاع في اطار قانون المالية لسنة 2023، نشير الى ما يلي :

1. جباية بترولية تقديرية بـ 3298 مليار دينار، على أساس سعر مرجعي 60 دولار/برميل، أي بارتفاع يقدر ب 3 % مقارنة بالجباية البترولية المدرجة في قانون المالية التكميلى لسنة2022،

2. ميزانية تسيير القطاع بحوالي 101 مليار دج، معظمها اعتمادات مالية مخصصة لدعم سعر تحلية مياه البحر و فاتورة الكهرباء للثلاث (03) ولايات الهضاب العليا و الولايات الجنوبية و كذا برنامج التحكم في الطاقة، بحوالي 94 مليار دج (92 %)،

3.ميزانية تجهيز موجهة اساسا للربط بالكهرباء و الغاز و البحث المنجمى موزعة كالتالى:

- 55 مليار دج موجهة لبرنامج الكهرباء الريفية والتوزيع العمومي للغاز،
- تخصيص 1.3 مليار دج ، لدعم برنامج البحث المنجمي،
- 1.7 مليار دج موجهة، لمشاريع الوكالة الوطنية للطاقة الذرية لتطوير البنى التحتية ومراكز البحوث النووية التابعة لها،
- 23.3 مليار دج لربط 06 مناطق صناعية بالكهرباء والغاز ،

السيدات والسادة النواب الأفاضل

قبل ان انهي مداخلتي ، اريد التنويه الى بعض التدابير المدرجة في قانون المالية لسنة 2023، و التي تخص القطاع بصفة مباشرة أو غير مباشرة، المتمثلة خاصة فيما يلي:

- اعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد والخدمات وكذا الأشغال المقتناة في إطار ممارسة نشاط المحروقات والمحددة قائمتها بموجب التنظيم المتعلق بها،

- إعفاءات جبائية الى المركبات ذات المحركات الهجينة التي تستخدمالطاقة الكهربائية.

أتمنى أن أكون قد أعطيتكم لمحة ولو وجيزة عن الإنجازات والآفاق المستقبلية للقطاع على المدى المتوسط وأن تكون هذه المعلومات مفيدة للمناقشة و الاثراء.

أشكركم عل حسن الاصغاء والسلام عليكم.

والسلام عليكم و رحمة الله و بركاته.

***